أحـــــــــــــــــــزاب

عبّر العراقيون لفترة من الزمن بعد ٢٠٠٣، عن اشمئزازهم ونفرتهم من التنظيمات الحزبية أيّاً كان شكلها أو لونها. فقد ارتبطت الأحزاب لديهم بما عانوا منه لما يزيد على الثلاثة عقود السابقة من الزمن على يد نظام الحزب الحاكم والوحيد. إلا إنّ الأحزاب عادت ليس بصيغة حزب حاكم ووحيد وإنّما بصيغة أحزاب متعددة لا تتنافس بل تتقاتل من أجل الاستحواذ على السلطة وليس غير. تطورات ليس من السهل تفسيرها، ولكنّ هذا ما حصل وهذا ما كان. فقد بلغ عدد الأحزاب السياسية التي تقدمت للحصول على إجازة مشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة في العراق وفق قانون الأحزاب المرقم ٣٦ لعام ٢٠١٥ الذي أقر من قبل مجلس النواب العراقي ونشر بالجريدة الرسمية أكثر من مئتي حزب.

□ د. لاهاي عبد الحسين

والحق لم يحدث أنْ أساء طرف إلى نفسه كتنظيم بقدر ما فعلت معظم الأحزاب السياسية العراقية التي حصلت على إجازة لها لخوض الانتخابات النيابية المقبلة في العراق. فماذا يعني أن يكون هناك مثل هذا العدد الكبير من الأحزاب في بلد يقدّر حجم سكانه بما يقرب من الـ ٣٨ مليون نسمة حسب إحصاءات وزارة التخطيط، بحيث يبدو وكأنّ هناك حزباً لكل شلّة وجماعة. وعلى الضدّ من التوقعات التي عبّر عنها عدد من المشتغلين في مجال الدراسات السراتيجية، فإنّه لا يزال مبكراً جداً القول إن العراق يشهد تنامياً بالنزعة الوطنية وابتعاداً عن "الرعاة الأجانب". قد يكون المجتمع العراقي حاضناً لهكذا توجهات لم تتبلور بعد لتكون قوة مؤثرة ومنظمة وضاغطة، إلا إنّ قائمة الأحزاب المجازة لغرض الدخول في الانتخابات النيابية في العراق التي يفترض إجراؤها في أيار المقبل، تدحض فكرة النزعة الوطنية تماماً.

بالحقيقة، فإنّ قائمة الأحزاب الداخلة إلى حلبة الانتخابات تتفرع بطريقة حلزونية يصعب حصرها في إطار منظّم. ولكن على سبيل التنظيم ومن خلال تسمياتها المعلنة، يمكن تصنيف هذه الأحزاب في قسمين رئيسين تتبعهما تصنيفات حلزونية المسار مما ينبئ بدورات لا نهاية لها. على وجه العموم تقع هذه الأحزاب في ثلاث فئات رئيسة، هي الدينية والعرقية والعلمانية المدنية. إلا إنّ الديني ينشطر على الفور في تفرعين رئيسين، هما الأحزاب الإسلامية والمسيحية. ينشطر الإسلامي في تفرعات تقوم على أساس مذهبي: شيعي وسني. فيما ينقسم الشيعي إلى تفرعات داخلية ليس بينها ما هو مختلف من حيث جوهر العقيدة الدينية المذهبية الشيعية التي تستهدي بها والمتمثلة بإرث الإمام علي بن أبي طالب وولده الحسين (عليهما السلام) بشقيه الديني والدنيوي، إلا أنّها تختلف بالوجوه الممثلة والأهداف السياسية الدنيوية المعلنة اختلافات تقاطعية على نحو حاد كما في حزب الدعوة بتفرعاته العديدة والمجلس الأعلى والفرع الذي خرج عليه متمثلاً في تيار الحكمة ومن ثم التيار الصدري الذي تفرع هو الآخر قي تنظيمات عدة. وتجد وضعاً مشابهاً لدى السنّة وإنْ كان بعدد أقل، ولكنّه يقوم على ذات الفكرة. بينما تدّعي كل هذه الأحزاب بعقيدة دينية ومرجعية مذهبية تستثير من خلالها مشاعر الأتباع والناخبين، إلا أنّها تعمل تنظيمياً وفق حسابات دنيوية مصلحية بحتة تهمها وتهم ممثليها الفرديين أكثر مما تهم المواطن الذي ترغب في استمالته للتصويت لها.

حقيقة يغفلها أو يتغافلها الدعاة والمشجعون ويحاولون من خلالها التمويه على جمهور الناخبين. وهناك مجموعة الأحزاب العرقية التي تتفرع هي الأخرى إلى عدة تفرعات، هي الكردية والتركمانية والإيزيدية والشبك. وهذه بدورها تضمّ أحزاباً متنوعة ضمن نفس المسمّى العرقي أو القومي. يلاحظ أنّ هناك تداخلاً دينياً مذهبياً لدى هذه الأحزاب، إلا أنّها على وجه العموم تقوم على الأساس العرقي. وتبقى الأحزاب ذات التوجه العلماني المدني وهذه تعمل أيضاً بتحالفات بنيوية دينية ومذهبية سواء بصورة معلنة أو غير معلنة كما يتضح من خلال التشكيلة الفردية للأشخاص الذين يمثلونها والميل إلى إشراك المرأة بطريقة رمزية للغاية تحضر فيها شكلاً ومظهراً دون أنْ نسمع لها صوتاً يعبّر عن قناعتها وتفردها واستقلاليتها باستثناء الخطابات التقريرية المكتوبة التي قد تحظى بفرصة قراءتها أو قراءة جزء منها.

ليس واضحاً كيف طورت هذه الأحزاب سريعة التكوين وحداثة أيديولوجياتها وأفكارها وبالتالي برامجها الانتخابية. بالحقيقة لا يعرف عموم المواطنين حتى اللحظة، إلا أشخاص بمسميات متداخلة تحمل الغالبية العظمى منها أفكاراً وشعارات فضفاضة وخطابات مكررة لا تكاد تُميّز البتة.

ليس واضحاً كيف طورت هذه الأحزاب سريعة التكوين وحداثة أيديولوجياتها وأفكارها وبالتالي برامجها الانتخابية. بالحقيقة لا يعرف عموم المواطنين حتى اللحظة، إلا أشخاص بمسميات متداخلة تحمل الغالبية العظمى منها أفكاراً وشعارات فضفاضة وخطابات مكررة لا تكاد تُميّز البتة.

هل تساءل مؤسسو هذه الأحزاب حول القضايا التي يمكن أنْ تقودهم وتميّزهم عن سواهم، أم أنّ الجهد سيبقى رهن الاتصالات الشخصية والعائلية والعشائرية والمذهبية لتأمين توجه الناخبين لتصبغ مناطق بكاملها بصبغة معينة مستغلين بذلك براءة الناخب وأحياناً كثيرة سذاجته وبخاصة على مستوى المناطق الشعبية والريفية! أليس حرياً التوجه لكسب ثقة الناخب العراقي بدلاً من استغلاله من خلال حسم الموقف في قضايا جوهرية يقف في مقدمتها جدل الدين والدولة؛ التغيير والإصلاح؛ الطقوسية والإبداع. ويبقى السؤال الأهم والأكثر عملية: هل إنّ هذه الأحزاب مع جني المال وكسبه من خلال الاستحواذ على المعونات المالية التي تقدمها الدولة مستقطعة من الميزانية العامة حسبما جاء في قانون الأحزاب والتي توزع بطريقة لا شك في دعمها لمن يصل إلى مجلس النواب بغضّ النظر عن الطرق المعتمدة للوصول التي يعتريها الكثير من اللغط من حيث النزاهة والتحايل والتزوير وعدم توفر الضوابط اللازمة، أم أنّها مع بناء الإنسان وتطوير طاقاته ليصبح قوة خلاقة تسهم ببناء عراق متطور رديف لدول عظيمة مثل الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية! ثم ما المصلحة الوطنية التي يجنيها المواطن من خلال دعم أحزاب بهذا الكم الواسع والمتداخل بحيث تستقطع من الميزانية العامة نسب عالية لتمويل نشاطاتها! أليس في هذا تآمر معلن وفظ وخطير على مصلحة المواطن الذي يعاني من تخلف الخدمات واستقطاعات الرواتب وسوء الوضع الأمني وغيرها الكثير.

لا يخفى على أحد أنّ هذه الأحزاب التي تنقسم إلى دينية – مذهبية، وعرقية – مذهبية، ومدنية – مذهبية عشائرية بالحقيقة لا تتقدم خالصة بأهدافها الجوهرية غير الخطابية التي يتقن معدّوها فن الترويج لها بإسم المصلحة الوطنية العامة والأهداف المشتركة. وأنّ الغالبية العظمى منها بغياب الضوابط اللازمة تعمل بدأب على وأد أي توجهات وطنية عراقية شعبية متصاعدة بدليل عدم إظهارها قدراً من التضحية والإيثار الذي يمكن أنْ يعبر عن نفسه بالانسحاب أو الاندماج مع قوى تعبّر عن مواقف سياسية وفكرية عميقة تهم المواطن حقاً كما في الموقف من الدين والدولة وبناء اقتصاد قوي يشجع البلد على الاهتمام بالزراعة أولاً، فالصناعة ثانياً وعدم الاكتفاء بتحويل العراق إلى سوق تجارية مفتوحة بلا ضوابط ومقاسات. مواقف تقوم على أسس واضحة لتحقيق مصلحة الغالبية العظمى من العراقيين ممن يطالبون بتوفير فرص العمل والتعليم والصحة والسكن والأمان وذلك من خلال السعي الجاد لبناء دولة المؤسسات على أسس وطنية وليست فرعية جانبية تشجع التفرقة الدينية والمذهبية والعرقية وتعمل على تكريسها.

لعلّ صنّاع القانون ومشرعوه من الكفاءات الفنية والاستشارية من قضاة ومحامين ومختصين قانونيين يتحملون المسؤولية العظمى في هذا المجال من حيث أنّهم الذين يصوغون ويكتبون ويطوّرون الأفكار ويمكنهم التدخل لتصحيح بعض الأمور ذات الأهمية الوطنية والمجتمعية. تظهر "الأسباب الموجبة" لقانون الأحزاب السياسية المشار إليه التأكيد على السعي لتحقيق "متطلبات الحياة السياسية الجديدة والتحول الديموقراطي ... على أسس وطنية ديموقراطية تضمن التعددية السياسية وتحقيق مشاركة أوسع في الشؤون العامة"، إلا إنّ القانون يستهل بتعريف فضفاض لمعنى الحزب أو التنظيم السياسي كونه يتكون من "مجموعة من المواطنين منظمة على أي مسمّى ... تسعى للوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها". وفي الوقت الذي يؤكد القانون في المادة (٥)، البند ثانياً على عدم السماح لتأسيس حزب أو تنظيم سياسي على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي فإنّه يسمح في المادة (١١) الخاصة بإجراءات التسجيل للأحزاب ذات المكون الإثني بتقديم قائمة بـ (٥٠٠) عضو. هذه مسألة تضرب القانون بالصميم لتناقضها مع "الوطنية" كونها القاعدة الأساسية والجوهرية من خلال السماح بتكوينات بنيوية تتمثل بتشكيل أحزاب عرقية. كيف يتحقق هدف عدم السماح للتعصب بكل أشكاله في الوقت الذي يسمح فيه بتشكيل أحزاب وتنظيمات عرقية بطبيعتها ويتغاضى عن التنظيمات الدينية والمذهبية بطبيعتها!

الميثاق العظيم

□ د. أثير ناظم الجاسور

عند قراءة سير الأمم والشعوب وما عاشته من سنوات طوال من العبودية والاستغلال والظلم وفق نظام الطبقات الذي خلق تسلسلاً هرمياً لتلك العبودية ابتداءً من المأكل والملبس وانتهاءً بالحفاظ على الحياة أو خسارتها، نرى أن هذه الشعوب متمسكة بمقدسها الذي حاولت الحفاظ عليه بناءً على تراكمات فكرية إلى جانب تراثها ومشتركاتها الدينية والاجتماعية التي ساهمت في تقييد الفكر والحريّة لتجعل من هذا الإنسان أسير سيّده وتحت كل المسميات، ومن المعروف أن الميثاق الأعظم أو العهد الأعظم جاء بعد تعاظم الظلم والطغيان والحقوق المهدورة ووجد من أجل تخليص البشر ومقدراتهم من عبث الحاكم وحاشيته، ويحدثنا عن سعي تلك الشعوب والأمم وبخاصة في بريطانيا في تلك الفترة، للحصول على حرياتهم وحقوقهم التواقين إلى نيلها بعد قرون من الاضطهاد والتبعية العمياء لذلك المقدس الذي فقد قداسته بمجرد أن تحرر فكر الإنسان من تلك الأفكار الاستعبادية.

في الحقيقة أن الشعوب قد تنال حريتها بعد أن تتخلص من عادات عاشت عليها لا أساس لها من حيث المنطق والعلم، فقداسة الأشخاص واتباعهم هو واحد من عادات توارثتها هذه الشعوب لا لشيء سوى هي طرق للخلاص بمرور الزمن تحولت إلى عادات وثقافات تعشش في عقول الكثيرين، غير مدركين خطورتها وتأثيرها في الأجيال، وفي الدول العربية عاشت هذه المعتقدات ولقرون حتى باتت مسارات حياة لا يمكن الاستغناء عنها سواءً سياسياً أو دينياً وما آلت إليه الأوضاع في هذه الدول من سوء هو نتاج لتلك الممارسات غير المنطقية أو قد يسمّيها البعض الانقياد الأعمى، بالتالي فإنّ الثورات والحركات الاحتجاجية التي عمّت دول هذه المنطقة كانت ردة فعل على الممارسات التي كانت تمارس عليهم وصحوة شعوب.

في العراق الحال نفسه موروثات وعادات وتقاليد لا أساس علمي لها على الإطلاق بالرغم من المعاناة التي عاشها العراقي، إلا أنه لا يزال يقدّس وينزّه ويتبع دون تفكير، فسواء كان نظام الحكم حزباً واحداً أو تعددية حزبية هو الحال لا يتغير، من أن في السلطة هم منزهون لا يمسّهم الضر، أما الباقون فهم في أدنى مستويات الحياة لا بل يفتقدون لأبسط سبل العيش البشري، بالتالي فإن القدرة على نيل الحياة الكريمة تكون من خلال تفويض السلطات إلى من يستحقها وفق ما له من منجز يذكر في الحياة العلمية والعملية، وهذا من خلال إدراك الشعب أنه مصدر السلطات وله القدرة على تخويل من يدير شؤونه قد لا يكون من خلال عقد مكتوب كما العهد الأعظم لكن من خلال الإرادة والواجب الذي يحتم على الجميع السير في ضوء مبادئ وطنية بعيدة عن التخندق والجبهوية والحزبية.

إن الميثاق الحقيقي سواء كان عظيماً أم كبيراً صغيراً، هو ذلك الذي تأكده الشعوب وترسم حروفه بعد أن تترك قضية تقديس القائد أو الشخص والآخر الذي لا يعدو عن كونه بشراً خطّاءً سواء كان دينياً أو سياسياً أو ثقافياً، وأن يدرك الجميع أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا تعدو عن أن تكون وفق المفاهيم الحالية، علاقة الموظف بالمواطن، فالأول بدوره يعمل على تلبية متطلبات الثاني، والثاني هو سبب وجود الأول في مكانه، والتبعية العمياء لا تجدي نفعاً بل تعزز الظلم والاضطهاد والخوف وتعطي انطباعاً للحاكم أو ذلك الشخص المقدّس هو الأعلى وواجب اتباعه، بالتالي فهي علاقة تبادلية بين الطرفين تحتاج إلى أن ترسم معالمها وفق مقتضيات التطور الحاصل في العلاقة فيما بينهم، والمقدّس الوحيد هو الإنسان الذي كان وما زال محمور الشرائع والمعتقدات، وضمان حريته وحقوقه وحياته هو أساس وجود الدول وما وجدت المواثيق والعهود والاتفاقيات إلا لسعادته وحفظ كرامته وأمنه.

ظاهرة التلقين ودورها في الخراب التربوي

من نافلة القول إن النظام التربوي العراقي يعاني أزمةً، ومن البديهي أن تنعت وزارة التربية بتحمّل المسؤولية كاملة فيما حدث ويحدث للجسم التعليمي من أمراض متنوعة، لمسؤوليتها المباشرة على إدارة القطاع، ولم يعد النظام في حاجة الى تشخيص لما كتبنا كثيراً في هذا الشأن، ولا نحتاج التأكيد على أن أهمّ مظاهر المرض الخبيث الذي ينخر جسم النظام التربوي هو ظاهرة "التلقين" وما يؤدي الى "الاجترار" ، وحفظ المادة عن ظهر القلب (درخ)، و الدرجات الامتحانية "القصوى"، والتهافت على "الكليات الطبية".

□ د. محمد الربيعي

كل هذا اصبح من المسلمات، لكن هل فعلاً وزارة التربية تتحمل المسؤولية لوحدها فيما حصل ويحصل؟ أليس ما يحصل في الجامعات هو استمرار لممارسات التلقين التي نشهدها في المدارس؟ وإذا كان هذا أيضاً ما يجري في الجامعات، فما هو دور وزارة التعليم العالي في إيقاف أسلوب الحشو في اذهان طلاب الجامعات وفي تدريب مدرسي المستقبل على الطرق البيدوغوجية الحديثة؟

يقف المرء مذهولاً أمام ما يحدث في جسم التعليم خلال الفترة الحالية، ما يدفعه إلى التساؤل: لماذا يتم الاستمرار بأسلوب التلقين مع أننا نتحدث بشكل شبه يومي عن ضرورة معالجته والتعامل معه؟ إن استمرار ظاهرة التلقين يؤكد فشل المنظومة التربوية برمتها. أنها أمُّ المشاكل وهي أهمّ مما يتصوره البعض من عدم توفر أبنية المدارس والجامعات كواحدة من أبرز المشاكل الظاهرية، وهذه حقيقة يجب أن تعترف بها الوزارتان، وأن تتعامل على أساسها. الوزارات المتعاقبة تتحمل مسؤولية استمرار هذه الظاهرة وتفاقمها. ومهما حاولت الجهات المعنية تفسير استمرار ظاهرة التلقين، فإنها لن تقنع أحداً من التربويين، بل إن ما ستقوله سيعتبر تبريرات غير منطقية، ودفاعاً عن النفس حتى لا تتحمل مسؤولية ما يحدث.

ما يحدث خطير، والسكوت عنه ظلم للطالب وللمواطن. هناك من يجب أن يتحمل مسؤولية "الخراب التربوي" الذي يحدث. لا يجوز أن نحمّل المعلمين والتدريسيين المسؤولية لأنهم نتاج النظام التربوي الذي علّمهم ودربهم على هذه الأساليب المتبعة من السنوات الأولى للمدرسة وحتى الدكتوراه الجامعية كأعلى شهادة في البلد، بل علينا أن نحمّل المسؤولية رعاة النظام التربوي والدولة والحكومة، وأن تتحمل هي نفسها مسؤولية ما يحدث. إذا استمرت التربية والتعليم على هذا المنوال، فإننا سنستمر في العيش في دوامة الأمراض المجتمعية، خاصة وأن ما أصاب البلد من تشتت وتشرذم وصراعات، وعلى رأسها الإرهاب، ناتج عن خطأ فظيع في التربية والتعليم اليوم.

نحتاج الى الجرأة للوقوف في وجه الخطأ، الذي نعتقد أنه حان وقت تصحيحه بعد كل هذا الخراب، في وقت تم القضاء فيه على داعش كتنظيم، إلا أن أيديولوجية داعش باقية وتبقى تعشش في رؤوس شريحة واسعة من الناس.

نحتاج الى الجرأة للوقوف في وجه الخطأ، الذي نعتقد أنه حان وقت تصحيحه بعد كل هذا الخراب، في وقت تم القضاء فيه على داعش كتنظيم، إلا أن أيديولوجية داعش باقية وتبقى تعشش في رؤوس شريحة واسعة من الناس، ولن يتم هذا التصحيح إلا عند معالجة ظاهرة التلقين بالطرق المناسبة، فالتلقين يبلد العقول ويمنعها من التفكير النقدي الحر، والابداعي، ويعّود الطالب على الاستجابة والخضوع، والى تقبل الخرافة والتقاليد البالية بدون إعمال عقله في التمييز بين الغث والسمين، بين الحقيقة والخرافة، وإنه يشجع على الغش بأشكاله المختلفة، ويخلق انساناً متخلفاً غير واع، وغير ناقد مما يمكن لأيّ سياسيً أو متطرف أو إرهابي أن يتحايل عليه، لأنه ببساطة لم يتعلم أن يفكر وينتقد. كما أن العلاقة بين التلقين والأنظمة الدكتاتورية والقمعية، وثقافة القهر والاستبداد علاقة وثيقة لأنه يعّوِّد الطالب على الترديد الببغاوي، والخضوع للسلطة، ويسهم في نزع ارادة الفرد ويستعّبده عبر تكبيل العقل بحيث تجعله محصوراً فيما يتلقاه، فلا يعوِّده على النقد والنقاش والتفكير الحر المستقل خارج أسوار المنهج. وصدق الإمام علي بن أبي طالب (ع) قوله "ما جادلت عالماً إلا غلبته بعلمي وما جادلت جاهلاً إلا غلبني بجهله" ، وبرأيي أن المقصود بالعالم هنا، هو المفكر المبدع وصاحب المعرفة، والجاهل هو الذي يجتر المعلومات اجتراراً دون أن يفهمها.

وأخيراً، ما هو مطلوب من الدولة والحكومة وبصورة عاجلة هو معالجة الأزمة التي يمر بها النظام التربوي موضوعياً، فالأسباب واضحة، والمعالجة واضحة، لتكون نتيجة هذه المعالجة برنامجاً إصلاحياً شاملاً من خلال الوقوف عند جوانب مسببات هذه الأزمة، وباعتبار هذه المعالجة موضوعاً اجتماعياً وسياسياً يهمّ مستقبل العراقيين، ومستقبل تقدم العراق بشكل عام. والعلاج يتلخص في اصلاح جميع الوسائل التعليمية بما فيها المنهج والتعليم والتدريس واستخدام الوسائل والطرق الحديثة والمتطورة والانفتاح الموجّه على العالم الحديث. إن مسألة اصلاح التعليم بالعراق لم تعد مسألة تقنية تربوية بحتة، بل هي مسألة سياسية، أي أنها ليست مجرد مسألة اصلاح الأدوات والبرامج والأنظمة الإدارية، فحال التعليم حالياً هي انعكاس لما وصل إليه الوضع السياسي والاجتماعي العام في العراق.